

الذات مع الصفات فليس صدور الفعل منه كصدوره منها
ولا كصدوره من النار والنفس لا شور له بما يصدر عنه
وأما الصونية المحفون فينبون له سبحانه ارادة زائدة
على ذاته لكن حسب التقبل لا يحس الخارج كباقي الصفات
فهم كالقون المتكلمون في اثبات ارادة زائدة على ذاته
بحسب الخارج والمكلمة في نفسها بالمرّة التقول في القدرة
وهي المليون كلهم الى انه تعالى قادر على جميع ما يجاد
العالم وزك فليس شيء منها لازمة لذاته بحسب استحباب
عنه وأما الفلاسفة فانهم قالوا بواجده للعالم على النظام
الواقع من لوازم ذاته فيمنع عقولهم فأكروا القدرة
بالمعنى المذكور لا يعتقدون ان نقصان وانبتوا له الاجابة
زعمانه ان الكمال التام واما كونه في قدر بمعنى ان شاء
فعل وان لم يشاء لم يفعل فهو متفوق عليه بين الفرقين
الا ان الحكماء ذهبوا الى نسبة الفعل الذي هو النقص
والجود لازمة كليهما في سائر الصفات الكمالية فيستحيل
الانفكاك بينهما فمقدم الشريعة الاولى واجبة
ومقدم الثانية بمنع الصدق وكلها الشريعة

المشكوك بها

في حق الباري سبحانه وأما الصونية فينبون له سبحانه
ارادة زائدة على الذات والعلم بالنظام الكلي و
اختياراً في ايجاد العالم لكن لا على النحو المنصور من
اختيار المطلق الذي هو تردد او وقع بين امرين كل منهما
ممكن الوقوع عنده فنتج عنده احداهما لمزيد فأبدا
او مصلحة ترجيحاً فمثل هذا مستنكر في حق سبحانه
لانه لا احدى الذات واحدى الصفات واراه واحد
وعلمه بنفسه وبالاشياء علم واحد فلا يصلح لذاته تردد
ولما امكان حكيمين مختلفين بل لا يمكن خزانة والمعلوم
المراد في نفسه فاختيار الالهى انما هو بين الخير والاختيار
المجهولين للناس وانما معلومته سواء قدر وجودها
او لم يقدر مرتسمة في حصره علمه اذ لا واحد مرتسمة ترتبها
لا اكل منه في نفس الامر وان خلق ذلك على الاكثرين
قالا ولو بين امرين يتوهم امكان وجود كل منهما انما
هي بالنسبة الى المتوهم المخرود وأما في نفس الارادة
فالواقع واجب وانعاده مستحيل الوجود فان قلت
قد استدلوا في حق الله في شرهه للتقصير التامة